في العام ، وهي ترتفع بالقدر نفسه، وينتظر ان تبلغ ٢٠٠ بليون دولار في نهاية هذا العام. وبازدياد الديون ، يتوجب على اسرائيل ان تحول المزيد من مواردها من الاستثمارات والاستهلاك الى ابقاء ما استحق من ديونها . فقد خصص ٢٢ ٪ من الميزانية المقرة في شباط الماضي لتسديد القروض ، اي انها حلت في المرتبة الثانية بعد مخصصات الدفاع واكثر مما رصد للاسكان والتعليم والخدمات الاجتماعية مجتمعة(١٩). واذا توخت اسرائيل تجنب ايفاءات اكبر في المستقبل فما عليها الا ان تقلل من اعتمادها على القروض الخارجية بتخفيض فائض استيرادها .

وقد تنبه الزعماء الاسرائيليون الى هذا الواقع منذ زمن طويل . اما الذي حدا بهم الى اعتماد سياسة شد الحزام في هذا الوقت بالذات فربما كان الضغط من الولايات المتحدة. وبازدياد ديون اسرائيل تجاه الولايات المتحدة ، اشتد قلق الاخيرة على قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على البقاء .

الا انهم يحبون ان يروا الاتجاه مقلوبا . ومن جهة اخرى ، فان الدافع قد يأتي من الاسرائيليين انفسهم الذين يدركون ان الاتكالية الاقتصادية تستتبع فقدان الاستقلال السياسي . ان اسرائيل ليست راغبة في أن ترى ارادتها مكبلة باتكالها على الدعم المالي الاميركي مهما كانت ثقتها في حليفتها المخلصة . ومهما كان سبب سياسة التحفظ الجديدة فان الشهور الستة القادمة لا بد ان تكشف ما اذا كانت هذه المحاولة للتقليل من اعتماد اسرائيل على رؤوس الاموال المستوردة ستؤدي ، مثلما حدث من جراء المحاولة الاولى في العام ١٩٦٥ ، الى الركود . وهناك الان بعض الدلائل على هذا الاتجاه . ففي النصف الاول من هذا العام انخفض نمو الانتاج الصناعي الاسرائيلي قليلا(٢٠)، ولقد انخفضت عمليات انشاء الابنية انخفاضا حادا مثلما حصل لعدد من عرب المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل(٢١) . وقد ارتفع هذه السنة مجمل عدد المهاجرين . الا ان الهجرة من البلدان غير الشيوعية ، وهي الاهم من وجهة النظر الاقتصادية لان المهاجرين من هذه البلدان يحملون معهم رؤوس اموال ، انخفضت بمعدل ١٠ بالمئة(٢٢). وقد حذر بنحاس سابير ، وزير المالية الاسرائيلي ، من انه كلما بقيت الضغوطات التضخيمية قوية فان « اجراءات مؤلمة » اضافية قد تدعو الحاجة لاتخاذها .

من الممكن ان تنقذ اسرائيل من حالة الركود الماثلة في الافق اما بحرب اخرى او معونة اميركية جديدة او اكتشاف نفط في النقب . لكن من شأن كل هذا ان يؤجل اليوم الذي يتوجب على اسرائيل فيه ان تصبح مستقلة اقتصاديا . فكلما سمحت اسرائيل لنفسها بتحويل فائض استيرادها باستيراد الرساميل ، كلما ازدادت مشقة تكيف الاسرائيليين مع الوضع عندما يتوقف استيراد الرساميل . ففي ذلك اليوم المصيري قد يظهر ان هذا الدفق من الرساميل ليس فقط سبب بحبوحة اسرائيل ولكنه مسؤول عن وجودها ايضا.

---

١ — دانيد هورونيتز، **ملحق جيروسالم بوست**، ١٩٦٧/١/٢٠ ص ٤ .

٢ — دانيد هورونيتز ، **اقتصاد اسرائيل** ، اوكسفورد بيركامون بريس ، ١٩٦٧ ص ٤ .

٣ — **ملحق جيروسالم بوست** ، ١٩٦٧/١/٢٠ ص ٤ .

٤ — **التقرير السنوي ١٩٦٦** ، بنك اسرائيل ، القدس ١٩٧١ ، ص ١٣ .

٥ — **يو اس نيوز اندورلد ريبورت**١٩٦٧/٤/١٧، ص ٧٣ .

٦ — **انماء اسرائيل الاقتصادي** ، وزارة التصميم ، القدس ١٩٦٨ ، ص ٥ .

٧ — **جيروسالم بوست الاسبوعية** ، ٢/٢٩/ ١٩٧٢ ، ص ٧ .

٨ — دون باتنكين ، **اقتصاد اسرائيل : المعتد الاول** ، القدس ، مشروع فولك للابحاث الاقتصادية في اسرائيل ، ١٩٦٠ ، ص ١٠٦ .

٩ — **الانماء الاقتصادي الاسرائيلي** ، ص ١٥٢.

١٠ — **جيروسالم بوست الاسبوعية** ، ٣/٢١/ ١٩٧٢ ص ٤ ، و ١٩٧٢/٣/٢٨ ص ٥ .